ملف العدد :

الأداء الباكستانى
فى مواجهة كوفيد - ١٩

نهى الدسوقي
باحثة في العلوم السياسية

بدأت حالات الإصابة بالفيروس في دولة باكستان التي تقع في جنوب آسيا، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٢٠ مليونًا في أواخر شهر فبراير ٢٠٢٠.

ففي ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ أبلغت باكستان عن أول حالتي إصابة بالفيروس، وكانت الحالتان قد سافرتا آنذاك من إيران إلى باكستان، والجدير بالذكر أن باكستان تقع جغرافيًّا بجانب دولتين بهما بؤرة انتشار الفيروس آنذاك، وهما الصين وإيران، فتقع الصين شمال شرق باكستان، كما تشترك باكستان في حدودها الجنوبية الغربية مع إيران(١).

ومن ثم بدأت باكستان في مرحلة تفشي الفيروس في شهر مايو ٢٠٢٠، وذلك بمتوسط تسجيل أكثر من ٥٠٠٠ حالة يوميًّا، ولكن على الرغم من ذلك قامت الدولة باتخاذ قرار برفع الإغلاق وإعادة فتح الاقتصاد تدريجيًّا، الأمر الذي كان بمثابة مخالفة للقواعد المتعارف عليها في هذه الحالة، وذلك بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل نسبة انتشار الفيروس.

فقد خففت باكستان قيود الإغلاق في مايو قبل المهرجان الإسلامي، مما أدَّى إلى زيادة عدد حالات الإصابات، وبالتالي انعكس ذلك بالتكدس في المستشفيات، كما انعكس أيضًا بالسلب على الخدمات الصحية الأساسية التي يتم تقديمها، ومنها عدم تطعيم ٤٠ مليون طفل ضد شلل الأطفال منذ بدء انتشار الفيروس(٢)، وذلك في ظل وجود نظام رعاية صحية تقليدية غير مطوَّرة، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار عملية الإغلاق في منتصف شهر مارس٢٠٢٠، بما يتضمن ذلك إغلاق جميع المدارس، وإغلاق الأنشطة الاقتصادية الوطنية وإغلاق الحدود البرية والرحلات الدولية، وحظر التجمعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وقد إتجهت الحكومة مرة أخرى على فتح الأنشطة الاقتصادية تدريجيًّا، إلى أن تم فتح جميع القطاعات الاقتصادية أغسطس ٢٠٢٠، ولكن مع وضع التدابير الصحية والاجتماعية المتعلقة بالتباعد الاجتماعي، مع الحفاظ على البقاء على إغلاق المؤسسات التعليمية وقاعات المؤتمرات والزفاف حتى منتصف سبتمبر ٢٠٢٠، كما تم رفع القيود على السفر بالقطار وشركات الطيران بداية شهر أكتوبر ٢٠٢٠[٣].

وحتى الثامن من سبتمبر ٢٠٢٠ فقد وصلت أعداد الإصابات بالفيروس في باكستان إلى ٢٩٩٢٣٣ وعدد الوفيات إلى ٦٣٥٠ وذلك بنسبة ٢%، وقد تعافى ٢٨٦١٥٧؛ أي بنسبة ٩٨%[٤].

أولًا: نظرة عامة:

بحلول منتصف سبتمبر ٢٠٢٠، بلغت حصيلة الإصابات في باكستان ٢٩٨ ألفاً و٣٢٢ حالة وبلغت حصيلة الوفيات ٦ آلاف و٣٤٢ حالة واعتمدت الاستراتيجية الباكستانية بشكل كبير على تغيير السلوك المجتمعي، وذلك من خلال وسائل الإعلام، التي لعبت دوراً مهماً في زيادة الوعي لدى المواطنين، علاوة على تغريم من ينتهك الإجراءات المتبعة للمحافظة على سلامة المواطنين؛ حيث تم العمل على إغلاق عدد من المناطق عالية الخطورة بما يُسمَّى باستراتيجية "الإغلاق الذكي"، كما ساعدت العوامل المناخية خلال فصل الصيف على تباطؤ الفيروس بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وامتلاك المواطنين نظام مناعة قويًّا.

كما تشير دراسة أجرتها أكاديمية الخدمات الصحية (HSA) في يوليو هذا العام بالتعاون مع شركاء متعددين منهم منظمة الصحة العالمية ومستشفى جامعة آغا خان، إلى أن "١١% من الباكستانيين قد طوَّروا أجساماً مضادة للفيروس بينما لا يزال يوجد ٨٩% معرضين للخطر"[٥].

ولقد حدث انخفاض فى معدل الحالات اليومية منذ يوليو ٢٠٢٠، ويرجع ذلك بالأساس لاستراتيجية "الإغلاق الذكي"، وذلك وفقًا لما قالته حكومة رئيس الوزراء، ولكن على الجانب الآخر يوجد رأي مخالف؛ حيث يقول بعض المراقبين إن هذا الانخفاض يرجع لوجود تقارير خاطئة وعدم وجود اختبارات كافية، وبالتالي عدم اكتشاف الأعداد الحقيقية للمصابين، إلا انه بعد فترة مع ظهور الموجة الثانية من

كوفيد-١٩ بدأت الحالات تتزايد مرة أخرى.

ونظراً لذلك عقدت منظمة الصحة العالمية لمجموعة العمل الفنية اجتماعاً افتراضيًّا في باكستان لمناقشة تطور الأوضاع الصحية المتعلقة بتفشي الفيروس، وأقرت المنظمة بوجود تراجع فعلي في عدد الإصابات بالدولة، وذلك على الرغم من انتقاد منظمة الصحة لباكستان سابقًا لسرعة إزالة القيود ورفع الإغلاق(٦).

لكن على الرغم من أشادت الأمم المتحدة بأداء باكستان في مواجهة الفيروس، إلا أنها حذرت من الشعور بالرضا عن تلك المكاسب والاكتفاء بها ومن ثم التهاون فيما بعد، حيث جاء ذلك التحذير بشكل خاص بعد إعلان رئيس الوزراء الباكستاني على أن دولته من بين الدول القليلة التي سيطرت بنسبة كبيرة على الوباء(٧).

الجدير بالذكر أن باكستان تمتلك ١٣٣ مختبراً، كما أنها لديها القدرة على اختبار ٧١٧٨٠ يوميًّا، ولكنها تستخدم حوالي ٤٠% من تلك النسبة، وذلك وفقًا لمركز عمليات القيادة الوطنية (NCOC)، وقد أجرت الحكومة بالفعل ٢٤٢٦٢ اختباراً في منتصف يوليو، وأعلنت عن عزمها لزيادة معدل تلك الاختبارات اليومية لتصل إلى ٥٠ ألف اختيار يوميًا بدءً من يوليو ولكن لم يتحقق هذا بالفعل، حيث وصلت أعلى نسبة اختبار إلى ٣١٦٨١ اختباراً يوميًّا(٨).

علاوة على ما سبق يرجع أيضًا قلة نسبة الإصابات لعدم ذهاب المرضى للمستفشيات خوفًا من النبذ المجتمعي، وبالتالي لا يذهبون إلا في حالة الإعياء الشديدة ويكتفون بعزل أنفسهم بالمنزل دون أخرى أي فحصوات، كما أن بعض المستفشيات التي توجد بها الاختبارات مجانية تستغرق قرابة أسبوع لظهور النتائج، مما يجعلها بلا جدوى.

ثانياً: كيفية تعامل الحكومة الباكستانية مع فيروس كورونا المُستجد:

في سبيل مكافحة جائحة فيروس كورونا المُستجد بدأت الحكومة الباكستانية في اتباع "استراتيجية الإغلاق الذكي المصغر"، وقد اتخذت الدولة إجراءات صارمة من خلال التدابير الوقائية، والتي استهدفت الفحص في الوجهات السياحية والمطارات، مع حظر التجمعات الكبيرة والحفاظ على التباعد الاجتماعي مع ضرورة الالتزام بالأقنعة في الأماكن العامة.

نظرًا لتقارب باكستان مع الصين وإيران في الموقع الجغرافي كما تم ذكره سابقًا، أغلقت باكستان حدودَها مع الصين لمنع تدفُّق المصابين لدولتها وللحد من تفشي المرض بها، أما بالنسبة للجانب الإيراني اتخذت باكستان أساليب فحص شديدة الصرامة على الحدود الباكستانية الإيرانية، علاوة على ذلك قامت الدولة بفحص كافة المسافرين قبل دخولهم، وذلك بالتنسيق مع هيئة الطيران المدني(٩).

على الرغم من تلك الفحوصات فإنه في بداية الوباء لم تكن باكستان على دراية كاملة بكيفية تشخيص المشتبه بهم بالإصابة بالفيروس واكتفت باعتمادها على الصين واليابان لاختبار العينات، مما انعكس على قدرة الحكومة في الاستجابة الفورية لمواجهة الفيروس بشكل ملائم في بداية انتشاره، ومن ثم حصلت الحكومة الباكستانية على مجموعة من عينات الاختبار من الصين، كما تلقَّت بعض المواد الأولية من اليابان لمساعدتها على اختبار العينات(١٠).

من واقع ما سبق بدأت الحكومة الباكستانية بالاعتماد على مواردها في مواجهة الفيروس، فقد وضعت استراتيجية بالتعاون مع وزارة الصحة، وأطلقت عليها "خطة العمل الوطنية لمرض فيروس كورونا (كوفيد -١٩) باكستان"(١١)، واستهدفت هذه الخطة "وضع سياسات ونموذج لمساعدة حكومات المقاطعات والولايات في جميع أنحاء باكستان مع دليل لهم لتطوير الأساليب والاستراتيجيات للتعامل بشكل أفضل مع تفشي الفيروس"(١٢).

وقد قامت منظمة الصحة العالمية بتحديد سبعة مستشفيات لإجراء الاختبارات للمشتبه بهم من المصابين بالفيروس، فقد تم إنشاء مراكز اختبار في مستشفى آغا خان في كراتشي ومركز جناح طبي للدراسات العليا، في حين تم تخصيص المعهد الوطني للصحة والمعهد الباكستاني للعلوم الطبية للتعامل مع حالات فيروس كورونا المُستجد للمشتبه بها في إسلام أباد، وفي بيشاور، تم إنشاء مركز في مستشفى الشرطة، أما في لاهور، ستختبر مستشفى الخدمات الحالات المشتبه بها، وفي كويتا، سيقوم مستشفى فاطمة للصدر والمستشفى العام ومستشفى الشيخ زاهد بجمع العينات وإرسالها إلى المعاهد الوطنية للصحة في إسلام أباد(١٣).

علاوة على ذلك قامت الحكومة بإنشاء عدد من مراكز الحجر الصحي وتخصيص

أجنحة عزل في بعض المستشفيات، وعملت على إغلاق جميع الفنادق وتحديث بعضها بما يتلاءم مع وضعها الجديد كمراكز للحجر الصحي(١٤)، وساعد على ذلك الدور الذي قامت به وزارة الصحة الباكستانية؛ حيث عملت على توفير الإمدادات الطبية لمكافحة الوباء، ونظرًا لقلة الوعي العام في الدولة تم إطلاق العديد من الحملات التوعوية في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الإعلامي للتعريف عن الفيروس وكيفية اتخاذ التدابير الملائمة.

أما على المستوى الاقتصادي عملت الحكومة من خلال بنك الدولة الباكستاني (SBP) على دعم اصحاب الأعمال التجارية الصغيرة جدًّا والأفراد ذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال رفع تمويل قروض المشاريع الصغيرة إلى الحد الأقصى من مليون روبية باكستانية إلى ثلاثة ملايين روبية باكستانية، أما بالنسبة لتعزيز مشاركة رائدات الأعمال في النشاط الاقتصادي تم رفع حد التمويل من ١,٥ مليون روبية باكستانية إلى ٥ ملايين روبية باكستانية، ولم تقتصر التدابير على ذلك بل عمل البنك أيضًا على دعم المستوردين والمصدرين، عن طريق السماح بتمديد فترة تسوية قروضهم لمدة تصل إلى ١٨٠ يومًا(١٥).

وقد خصصت الحكومة حزمة من التدابير لدعم القطاع الزراعي أيضًا؛ حيث أمدته بمبلغ ٨,٨ مليار روبية لدعم القروض الزراعية، و٣٧ مليار روبية باكستانية للأسمدة والمبيدات، كما خصصت ٢,٣ مليار روبية لدعم شراء بذور القطن، و٢,٥ مليار روبية لضريبة مبيعات الجرارات.

كما أعلنت الحكومة عن الإعفاء عن الضريبة الجمركية على ضريبة المبيعات المتعلقة باستيراد غاز الأكسجين واسطواناته وخزاناته المبردة وذلك لمدة ٣ أشهر، كما ألغت الحكومة الحظر المفروض سابقًا على جميع أنواع معدات الحماية الشخصية(١٦).

ثالثًا: مدى نجاح الاستراتيجية الباكستانية في الاستجابة لفيروس كوفيد - ١٩

على الرغم من الجهود السابقة للدولة الباكستانية في محاولة منها لمكافحة العدوى، إلا أن تلك التجربة بها العديد من الملاحظات التي شابتها؛ حيث لم تعمل الحكومة بداية على الاستجابة لاحتواء الأزمة وقللت من المخاطر الصحية للوباء،

وعليه تعاملت على أنه مجرد إنفلونزا عادية لا تستحق كل هذه الجهود الحثيثة، وأن الأمر لا يستدعي اتخاذ قرار الإغلاق الكامل مما سيؤثر بالسلب على النشاط الاقتصادي المتعثر بالفعل وتركت القرارات الصحية للمقاطعات، كما أنها توقعت أن الفيروس سيصل لذروته في الدولة بوقت ليس بقريب، ونظراً لذلك ارتفعت عدد الإصابات بنسبة ٦٠٠% آنذاك.

ونظراً للتكاليف الاقتصادية لم تتخذ الحكومة في باكستان قرار الإغلاق إلا بتأييد ودعم الجيش لها؛ حيث يلعب الجيش دوراً كبيراً في الحياة السياسية، كما أن حكومة خان تعتمد على دعم الجيش لها للبقاء بالسلطة، لذا تعد الاستجابة الحكومية ضعيفة وغير حاسمة(١٧)، لاسيما فى الأشهر الأولى لإنتشار الوباء.

وعليه يمكن القول بأن قرار الإغلاق نبع من تأييد ونصائح الجيش الباكستانى، ففي حين عارض رئيس الوزراء خان قرار الإغلاق بداية في شهر مارس، أقرَّه الجيش، وبدأ بالفعل للاستجابة الحاسمة لمواجهة الفيروس، لاسيما مع تزايد أعداد الإصابات، ففي شهر يونيو تم تخصيص "مركز القيادة والتشغيل الوطني- وهو هيئة مدنية عسكرية مشتركة تم إنشاؤها لتنسيق الاستجابة الوطنية لفيروس كوفيد- ١٩ حيث يلعب كبار الضباط العسكريين أدواراً واضحة بشكل متزايد"، تأسيساً على ما سبق عملت وكالات الاستخبارات العسكرية على تعقب المخالطين من خلال المراقبة(١٨).

الأمر الذي انعكس على الوضع السياسي الداخلي للدولة، وعليه زادت القوى المعارضة، واستقال وزير الصحة نتيجة للانتقادات الموجهة له من قبل المعارضة، وبالتالي يمكن القول بأن تلك الأزمة أضعفت الحكومة المدنية بشكل أكبر مما كانت عليه سابقاً(١٩).

كما واجهت باكستان العديد من الخسائر الاقتصادية الهائلة التي وصلت إلى ما يقرب من ٢,٥ تريليون روبية باكستانية، وذلك خلال السنة المالية لهذا العام، كما توقع المعهد الباكستاني لاقتصاديات التنمية من خلال دراسة أجراها أن الفقر قد يتضاعف بالدولة ليصل إلى ٥٧% بدلًا من ٢٣%، وذلك نتيجة التباطؤ الاقتصادي، وعلى الرغم من أنه تم رفع الإغلاق بشكل كامل تقريباً في ٩ مايو، إلا أن تحسُّن

مؤشر التعافي الاقتصادي كان طفيفًا[٢٠].

نظرًا لتلك الخسائر الاقتصادية حصلت الدولة على العديد من المساعدات المالية الخارجية، ففي مارس هذا العام وافق بنك التنمية الآسيوي على منح باكستان مساعدات بقيمة ٢,٥ مليون دولار لشراء الإمدادات الطبية اللازمة وعلى إقراضها ٣٠٠ مليون دولار كمساعدات طارئة، كما وافق صندوق النقد الدولي على صرف ١,٣٨٦ مليار دولار "لتعزيز احتياطات باكستان من النقد الأجنبي"، أما البنك الإسلامي للتنمية فمنح ٦٥٠ مليون دولار لدعم باكستان في جهودها لمكافحة فيروس كورونا المُستجد، وفي أبريل ٢٠٢٠ وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تقديم حزمة مالية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار "لدعم مركز الاستجابة لحالات الطوارئ في قطاعي الصحة والدعم الاجتماعي".

على الرغم من تلك الحزم المالية التي حصلت عليها باكستان إلا أن استجابتها لمواجهة الفيروس كانت ضعيفة وعلى غير الدرجة المأمولة؛ حيث افتقرت الرعاية الصحية للمرافق الأساسية، كما أن الأنظمة الصحية تعاني من نقص التمويل ومن ضعف البنية التحتية، وذلك نتيجة عدم تطبيق السياسات الحكومة التي تم التصريح بها بشكل فعلي، بالإضافة لعدم حصول الطواقم الطبية على المعدات واللوازم الطبية اللازمة في التدابير الوقائية- بما يتضمن عدم وجود المعدات والاختبارات، والمعقمات، وأجهزة التهوية، والقفازات وغيرها- مما أدَّى لاحتجاج الطواقم الطبية باعتبارهم خط الدفاع الأول لمواجهة الفيروس مما يجعلهم عرضة للخطر الدائم.

والجدير بالذكر أن باكستان قد أجرت ١,٦ مليون اختبار فقط في جميع المقاطعات بالدولة وذلك خلافًا لما جاءت عليه توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن ٢٠ مليون اختبار، وذلك وفقًا للدراسة التي أعدتها لجنة حقوق الإنسان الباكستانية (HRCP) The Human Rights Commission of Pakistan، والمعنونة بـ " استجابة باكستان لـ COVID-19".

علاوة على تجاهل المواطنين للنصائح المتعلقة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الإصابة بالفيروس، وفي مقدمتها قاعدة التباعد الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يدعو رجال الدين المصلِّين لضرورة ممارسات الشعائر الدينية وأن مسألة التدابير الوقائية

غير لازمة؛ حيث إن التقوى هي التي تحدد المصير وليست تلك التدابير[٢١].

ختاماً يمكن القول بأن التجربة الباكستانية تجربة تعكس خصوصية الوضع الباكستانى وهى غير قابلة للاقتداء بها، فعلى الرغم من وجود إحصاءات تدل على نجاحها في مواجهة الفيروس وارتفاع معدَّلات التعافي، فإن الأمر لا يقتصر فقط على تلك الأرقام، لاسيما مع وجود العديد من الدلائل الأخرى التي تنم عن محدودية النتائج المستهدفة، حيث لم تتمكن باكستان من اتخاذ الإجراءات الجادة والحاسمة لمواجهة الوباء، حتى ما تم إقراره لم يتم تطبيقه كليا في الواقع الفعلي، فلم تنعكس المساعدات المالية الخارجية على تعافي النشاط الاقتصادي من جانب، بل سجل نموًّا سلبيًّا بنسبة -٠,٤% في نهاية السنة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، ومن الجانب الآخر لم تنعكس الميزانية المحلية المخصصة لمواجهة الفيروس-المقدرة بـ ٧٠ مليار روبية باكستانية- بالإيجاب على الدولة ولم يتم تقديم ما يفيد بكيفية إنفاقها، وعليه يمكن القول بأنه لم يتم الاستفادة منها بالطريقة المثلى.

المصادر

1. Javed, B *et al.* (2020), “Is Pakistan's Response to Coronavirus (SARS-CoV-2) Adequate to Prevent an Outbreak?”, *Frontiers*. April 21. Available on: https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fmed.2020.00158/full 5 September 2020.
2. Gul, A. (2020), “UN: Too Early for Pakistan to Celebrate Improving COVID-19 Situation”. *Voice of America (VOA)*. July 28. Available on: https://www.voanews.com/covid-19-pandemic/un-too-early-pakistan-celebrate-improving-covid-19-situation 31 August 2020.
3. Gul, A. (2020), “Pakistan Lifts Lockdowns, Top UN Diplomat Lauds Anti-Virus Gains”, *Voice of America (VOA)*. July 10. Available on: https://www.voanews.com/south-central-asia/pakistan-lifts-lockdowns-top-un-diplomat-lauds-anti-virus-gains. 31 August 2020.
4. *Worldmeter*. (2020).Pakistan, Available on: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/pakistan/ ٨ September 2020.
5. Dagia, N. (2020). “How Did Pakistan Flatten the Coronavirus Curve? .”*The Diplomat*. August 24. Available on: https://thediplomat.com/2020/08/how-did-pakistan-flatten-the-coronavirus-curve/ 30 August 2020.
6. *Made for Minds*. (2020), “Coronavirus: Is low testing behind Pakistan's falling daily new cases? ”Available on: https://www.dw.com/en/pakistan-coronavirus-testing/a-54221822 30 August 2020.
7. Gul, A. (2020), “UN: Too Early for Pakistan to Celebrate Improving COVID-19 Situation”. Op.cit.
8. *Made for Minds*. (2020). “Coronavirus: Is low testing behind Pakistan's falling daily new cases? ”Op.cit.
9. Javed, B *et al.* (2020), “Is Pakistan's Response to Coronavirus (SARS-CoV-2) Adequate to Prevent an Outbreak?”, Op.cit.
10. Ibid.
11. For More Read: National Action Plan for Corona virus disease (COVID-19) Pakistan, Available on: https://www.nih.org.pk/wp-content/uploads/2020/03/COVID-19-NAP-V2-13-March-2020.
12. Javed, B, *etl*, (2020), “Is Pakistan's Response to Coronavirus (SARS-CoV-2) Adequate to Prevent an Outbreak?”, Op.cit.
13. Rehman, H. (2020), “WHO designates coronavirus test centres in Pakistan”, *Pakistan Today*, February 27. Available on: https://www.pakistantoday.com.pk/2020/02/27/who-designates-coronavirus-test-centres-in-pakistan/ 7 September 2020.
14. Suleri, A. (2020), "Dealing with Covid-19 in Pakistan", *The News*, March 16, Available on: https://www.thenews.com.pk/print/629602-dealing-with-covid-19-in-pakistan 7 September 2020. .
15. *Vlaanderen*. (2020), “CORONAVIRUS - The situation in Pakistan”, August 24. Available on: https://www.flandersinvestmentandtrade.com/export/nieuws/coronavirus-situation-pakistan. 31 August 2020.
16. Ibid.
17. Bremmer, I .(2020), "What Happens Next as Pakistan Lurches from Crisis to Crisis", Time USA. JUNE 20, Available on:

https://time.com/5856416/what-happens-next-as-pakistan-lurches-from-crisis-to-crisis/ 7 September 2020.
18. Afzal, M. (2020), "The pandemic deals a blow to Pakistan's democracy", *Brookings*, August 6, Available on: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/06/the-pandemic-deals-a-blow-to-pakistans-democracy/ 7 September 2020.
19. Ibid.
20. Sharma, V. (2020), "Pakistan Fails to Utilise Millions Received in International Grants to Fight COVID-19", August 5. Available on: https://thewire.in/south-asia/pakistan-fails-to-utilise-millions-received-in-international-grants-to-fight-covid-19 7 September 2020.
21. *International Crisis Group*. (2020), "Pakistan's COVID-19 Crisis", August 7, Available on: https://reliefweb.int/report/pakistan/asia-briefing-n-162-pakistan-s-covid-19-crisis 7 September 2020.